Corporate governance, Accounting conservatism and financial decisions: Empirical evidences from Saudi environment.

Nasr Taha Hassan
Lecturer, accounting department, Benha University

Abstract:

This study aims to examine the concept of accounting conservatism in an integrated manner. There is an ongoing debate over the accounting conservatism, where it considers, on one hand, as one of the quality characteristics of information and reduces the agency problems and respond to changes in the regulatory environment, and, on the other hand, it impairs the quality of accounting information where it hurts true and fair presentation of such information. In the context of this debate, it can be argued that if accounting conservatism increase the quality of financial statements (positive view of conservatism), it positively related with good governance mechanisms on one hand, and on the other hand, it support the financial flexibility of the company. Therefore, to achieve the objective of thestudy,itexplores the impact of governance mechanisms on accounting conservatism policy and the reflection of that policy on the financial decisions of the company. This study contributes to that debate concerning conservatism by wide examination of the concept of conservatism, which deals with the concept of conservatism in the context of the determinants and consequences. The study based on the formulation of three models, the first to test the effect of governance mechanisms on the accounting conservatism, the second to study the effect of accounting conservatism on liquidity management decision within the company, and the third to test the effect of accounting conservatism on the decision to choose the source of funding . The results of the study have shown that both proportion of the independent directors and audit committees quality affect the amount of the conservatism in the financial accounting reports, while both the size of board of directors and role duality does not affect that policy. In addition,it appears that the accounting conservatism influences the management decisions in determining the size of the liquidity and funding source selection. Those results reflect the positive correlation between the conservatism and good governance mechanisms on one hand, and on the other hand, the positive impact of the conservatism on the financial flexibility of the company, which supports the positive view about the accounting conservatism that it supports the quality of financial reporting. So, the study recommended maintaining the accounting conservatism as one of the conceptual framework elements.

Key words:
Accounting conservatism – corporate governance – internal financial decisions – financial flexibility – liquidity management – fund selection.

حوكمة الشركات والتحفظ المحاسبي والقرارات المالية
أدلة عملية من البيئة السعودية

نصـر طــه حسـن

مدرس – قسم المحاسبة– كلية التجارة – جامعة بنها

ملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار مفهوم التحفظ المحاسبي بشكل متكامل،فهناك جدل دائم حول التحفظ ما بين اعتباره احد خصائص جودة المعلومات ويخفض من مشاكل الوكالة عند التعاقد ويستجيب للتغيرات في البيئة التنظيمية والتشريعية، أو انه يضر بجودة المعلومات المحاسبية حيث يضر بحيادية والعرض العادل لتلك المعلومات. ولتحقيق ذلك تقوم الدراسة باستكشاف مدى تأثير آليات الحوكمة على إتباع الشركات لسياسة التحفظ المحاسبي ومدى انعكاس تلك السياسة على القرارات المالية للشركة.والفكرة الاساسيه للدراسة انه إذا كان التحفظ يدعم جودة التقارير المالية (وجهة النظر الايجابية للتحفظ) فانه، من ناحيه، يرتبط ايجابيا مع آليات الحوكمه الفعالة لان لديهما نفس الهدف، ومن ناحية أخرى، فانه يدعم المرونةالمالية للشركة كأحد الآثار الاقتصادية الايجابية للتحفظ. وتساهم الدراسة في ذلك الجدل من خلال اختبار مفهوم التحفظ بشكل أكثر اتساعا من الدراسات السابقة، حيث تتناول مفهوم التحفظ في سياق المحددات والنتائج. وتعتمد الدراسة على صياغة ثلاث نماذج تطبيقيه، الأول لاختبار تأثير آليات الحوكمه على التحفظ المحاسبي، الثاني لدراسة تأثير التحفظ على قرار إدارة السيولة داخل الشركة، والثالث لاختبار تأثير التحفظ على قرار اختيار مصدر التمويل ما بين الملكية أو الدين. وقد أوضحت نتائج الدراسة، فيما يخص علاقة التحفظ باليات الحوكمه، أن كل من نسبة المديرين المستقلين وجودة لجان ألمراجعه تؤثر على مقدار التحفظ المحاسبي في التقارير المالية، بينما كل من حجم مجلس الاداره وازدواج الأدوار لا تؤثر على تلك السياسة. وفيما يتعلق بتاثير التحفظ على المرونه الماليه،اشارت النتائج إلى وجود تأثير للتحفظ المحاسبي على قرارات الاداره في تحديد حجم السيولة واختيار مصدر التمويل. وتعكس تلك النتائج الارتباط الايجابي بين التحفظ وآليات الحوكمه والتأثير الايجابي للتحفظ على المرونة المالية للشركة وهو الأمر الذي يدعم وجهة النظر الايجابية حول التحفظ المحاسبي على انه يدعم جودة التقارير المالية.

الكلمات الدالة:

التحفظ المحاسبي –حوكمة الشركات – القرارات الماليةالداخلية–المرونة المالية للشركة – إدارة السيولة – اختيار مصدر التمويل.

١. مقدمة :

تتناول الدراسة الحالية مفهوم التحفظ المحاسبي بشكل أكثر توسعا من الدراسات السابقة، حيث تتناول ذلك المفهوم في سياق المحددات والنتائج، فالدراسة تقوم من ناحية باختبار ما إذا كان التحفظ يتكامل مع آليات الحوكمه القوية لأداء دورها الرقابي، ومن ناحية أخرى استكشاف ما إذا التحفظ يؤثر ايجابيا على المرونة المالية للشركة كأحد أوجه الدور الاقتصادي للتحفظ.

والهدف من ذلك هو استكشاف ما إذا كان التحفظ احد خصائص جودة المعلومات وبالتالي يدعم جودة التقارير الماليةأم لا.

فالتحفظ يعتبر من أهم الخصائص المحاسبية التي تخضع لجدل كبير مستمر على المستويين التنظيمي والاكاديمى حول أهميته ودورهالاقتصادي (FASB, ٢٠٠٥; Watts, ٢٠٠٣a).فمن ناحية يعتبر التحفظ المحاسبي أحد خصائص جودة الإفصاح ويستخدم عادة لتقييم جودة التقارير المحاسبية للشركة (Jingling &Changjiang, ٢٠٠٨)، ويرجع ذلك لأن التحفظ يحسن من ملائمة القوائم من خلال تسهيل الرقابة الفعالة على المديرين والعقود وهو بذلك ينظر إليه كجزء من آلياتالحوكمة (Watts, ٢٠٠٣a;Ball &Shivakumar, ٢٠٠٦; Basu, ٢٠٠٥). كما أن التحفظ المحاسبي يعتبر مفيد لمستخدمي التقارير المالية حيث أنه يزيد من قيمة الشركة من خلال تقييد عملية الدفع الانتهازيللإدارة لنفسها أو لأطرافأخرى(Garcia, et al. ٢٠٠٩)، بالإضافة إلى أنه مفيد للدائنين والملاك الأقلية والشركة ككل بجانب السلطات التشريعية (Watts, ٢٠٠٣a; Ahmed &Duellman ٢٠٠٧; Zhang ٢٠٠٨). ويرى بعض الباحثون أن سبب وجود التحفظ المحاسبي كاستجابة للطلب الاقتصادي لمعلومات موثقة وذات توقيت مناسب والتي تخفف من مشاكل الوكالة عند التعاقد وكاستجابة للتغيرات في البيئة التنظيمية والتشريعية (Holthausen&Watts, ٢٠٠١; Watts, ٢٠٠٣a)،ولأن التحفظ يتضمن الاعتراف بالخسائر بشكل أكثر من الأرباحفي الوقت المناسب ويتجنب المغالاتفي قيمة الشركة فهويخفض من خطر الإفلاس للشركات (Wang, ٢٠٠٩)،كما أنه يخفض من ميل المديرين لإدارة الربح (Dechow et al. ٢٠١٠). من جهة أخرى،فواضعي المعايير يفضلون أن تكون المعلومات المحاسبية محايدة وبدون تحيزوبالتالي يعارضون أن يكون مفهوم التحفظ أحد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية داخل الإطارالمفاهيمى (FASB, ٢٠٠٥)،حيث أنه يضر بجودة المعلومات المحاسبية و يضر بحيادية والعرض العادل لتلك

المعلومات (FASB, ٢٠٠٥; IASB, ٢٠١٠). كما أن هناك من يرى أن التحفظ يخفض من قيمة الأصولفي الفترة الحالية ويرفع من قيمة الأرباحفي الفترات المستقبلية نتيجة للتخفيض في المصروفات المستقبلية (La Fond & Watts ,٢٠٠٨).

وينعكس ذلك الجدل بشكل واضح في علاقة التحفظ بكل من آليات الحوكمه والقرارات الماليةالمرتبطة بالمرونة المالية للشركة. فإذا كان التحفظ من الخصائص المرغوبة فانه سيتكامل مع ويرتبط ايجابيا مع آليات الحوكمه القوية، ومن ناحية أخرى فانه سيدعم المرونةالماليةللشركة. ويوضح الشكل (١) وجهتي النظر حول التحفظ المحاسبي(التي ستقوم الدراسة باختبارهما) وانعكاس ذلك على علاقته بكل من آليات الحوكمه والمرونة المالية للشركة. ففيما يتعلق بعلاقة التحفظ مع الحوكمه، هناك عدد من الدراسات التي قامت بالربط ما بين آلياتالحوكمة والممارسات المحاسبية حيث أن هياكل الحوكمة القوية تحسن من تنفيذ سياسات محاسبية متحفظة (Ahmed &Duellman, ٢٠٠٧;García et. al, ٢٠٠٩). فالتقارير المالية المتحفظة تساعد على التعاقد الكفء بين الإدارة وحاملي الأسهم في ظل وجود مشاكل الوكالة كما أن الحوكمة تعمل على التأكد من عمل الشركة في صالح حاملي الأسهم، ذلك الدور الهام لكل من الحوكمة والتحفظ في تسهيل التعاقد الفعال يؤدى للربط بينهما. وهناك وجهتي نظر فيما يتعلق بالعلاقة ما بين الحوكمة والتحفظ المحاسبي. الأولى، أن هناك تكامل بينهما حيث أن الشركات ذات آليات الحوكمة القوية أكثر احتمالا لممارسة التحفظ المحاسبي بشكل أكبر (Beekes et al., ٢٠٠٤; Ahmed&Duellman, ٢٠٠٧; Garcia Lara et al., ٢٠٠٧;GarciaLara et al., ٢٠٠٩a; Ahmed & Henry, ٢٠١١). ويعتمد ذلك على أن التحفظ المحاسبي يعتبر أداة مفيدة في تخفيض تعارضات الوكالة (Rahimah, ٢٠١١)،حيث يساعد على تخفيض السلوك الانتهازي للمديرين من خلال استخدام معايير تحقق عالية للاعتراف بالأرباح (Duellman, ٢٠٠٤). وفي هذا السياق يظهر الارتباط مابينالحوكمة والتحفظ حيث الحوكمة تسعى أيضا لتخفيض التعارض وتخفيض السلوك الانتهازي للإدارة ومن ثم يمكن توقع ارتباط ايجابي بينهما. الثانية, أن هناك تعارض بينهما حيث أن زيادة التحفظ يرتبط بضعف آليات الحوكمة (Chi et al., ٢٠٠٩) وقد يعتمد ذلك على وجهة نظر أن آليات الحوكمه القوية يمكن أن تكون بديل لعدم جودة المعلومات المحاسبية(Bushman, et al, ٢٠٠٤). وفيضؤ ذلك فالعلاقة ما بين الحوكمه والتحفظ قد تكون علاقة تكامل (ايجابيه) أو علاقة بدائل (سلبيه).

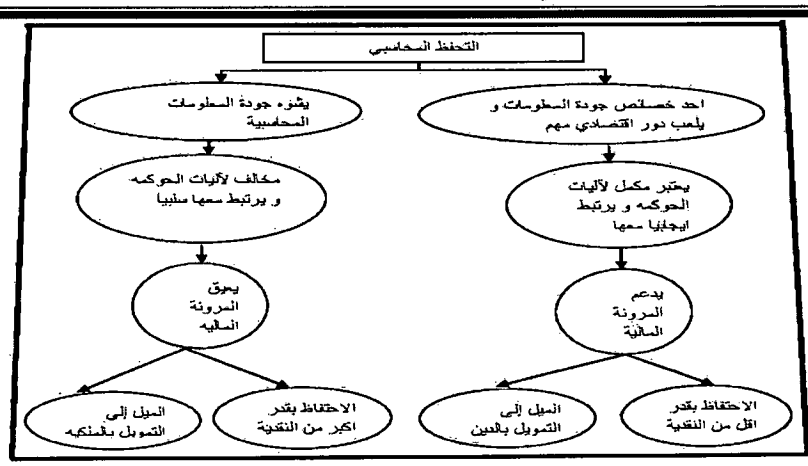

شكل (١): وجهات النظر حول التحفظ المحاسبي

أما ما يتعلق بانعكاس التحفظ على المرونة المالية Financial Flexibilityفيمكن اختبار دور التحفظ في صياغة القرارات المالية الداخلية، ومن أهم تلك القرارات والتيتلعب فيها المعلومات المالية دور مهم القرار المتعلق بإدارة السيولة داخل الشركة والقرار المتعلق باختيار طريقة التمويل عن طريق الدين أو عن طريق الملكية. وترتبط تلك القرارات بالمرونة المالية والتي تعبر عن قدرة الشركة على الوصول إلى وإعادة هيكلة تمويلها بتكلفة منخفضة. فالشركات ذات المرونة المالية تستطيع تجنب الضغوط المالية وتمويل الاستثمارات في حالة وجود فرص للربحية (Gamba& Triantis, ٢٠٠٨). وتخضع علاقة التحفظ بالمرونة المالية لوجهتي نظر متعارضتين، فمن ناحية هناك من يرى أن التحفظ يساعد على الرقابةوالحوكمة من خلال الحد من قدرة المديرين على المبالغة بشكل انتهازيفي تقييم الأداء المالي وبالتالي تسهيل حقوق الرقابة إلى مصادرالتمويل (LaFond&Watts, ٢٠٠٨; Zhang, ٢٠٠٨). وفي هذا الموقف فان مصادر التمويل(الملكية أو الدين) ستكون لديهم الرغبة في توسيع التمويل وزيادة قدرة الشركة على الوصول إلى أسواق المال، ومن ثم فهناك ارتباط ايجابي يمكن توقعه ما بين التحفظ والمرونة المالية. ومن ناحية أخرى يمكن القول أن التحفظ يؤدى إلى التخفيض في قيمة الأصول والاعتراف بشكل فوري بالخسائر أكثر من الأرباح وبالتالي فان معدل الرافعة الدفترية (الدين إلى الأصول) سيتضخم بشكل منتظم مقارنة بالرافعة الاقتصادية الحقيقية كما سيتم تخفيض القيمة بشكل منتظم مقارنة بالقيمة الاقتصادية الحقيقية للشركة. ومن ثم ستنخفض قدرة الشركة على الوصول إلى الأسواق وبالتالي فهناك ارتباط سلبي يمكن توقعه ما بين التحفظ والمرونة المالية.

وتتناول الدراسة وجهتي النظر المتعارضتين، وأهمية دراسة وجهتي النظر تلك أن الدراسات السابقة التي تؤيد وجهة نظر الفوائد التعاقدية للتقرير المتحفظ تعتمد على أن التحفظ يعتبر مفيد لكل من المقترضين عن طريق تخفيض معدل الفائدة – والمقرضين عن طريق تحويل القوة لهم (Zhang,٢٠٠٨ ; Gigler et al. ٢٠٠٩). إلا أنه من الواضح أن عقود الدين التي تخفض من الفائدة ولكنها تعطى حقوق القرار للمقرضين تعتبر غير فعالة ومن ثم فلتقييم الفوائد التعاقدية للتحفظ يجب بجانب استخدام معدل الفائدة أن يتم اختبار تأثير التحفظ على المرونة المالية وبالتالي تكوين فهم أوضح حول ما إذا كان التحفظ يزيد من فعالية عقود الدين بشكل فعلى.في هذا السياق، سيتم اختبار تأثير التحفظ من زاويتين . الأولى: اختبار ما إذا كان التحفظ يرتبط بالنقدية التي يتم الاحتفاظ بها في الشركة، ففي حالة وجود أسواق انسيابية فان الشركات عادة يكون لديها قدرة الوصول إلى التمويل وبالتالي يكون لدى الشركات حوافز أقل للاحتفاظ بالنقدية (Baumol, ١٩٥٢;Miller & Orr, ١٩٦٦). أما في حالة وجود عدم تأكد حول القدرة للوصول إلى التمويل في المستقبل فان الشركة ستميل للاحتفاظ بالنقدية كإجراء وقائي(Opler et al., ١٩٩٩). في هذا الإطار، إذا كان التحفظ يساعد على كفاءة التعاقد المالي فانه يمكن توقع أن التوسع في التحفظ يحسن من وصول الشركة لمصادر التمويل وبالتالي تميل للاحتفاظ بقدر أقل من النقدية. الثانية: اختبار ما إذا كان التحفظ يرتبط بقرار الشركة في التمويل عن طريق الدين أو الملكية،فإذا كان التحفظ يزيد من المرونة المالية، يمكن توقع أن التوسع في التحفظ يرتبط بميل الشركة للتمويل عن طريق الدين وذلك لانخفاض تكلفة الدين .

فيضوء العرض السابق فالدراسة تتناول السؤال العام التالي:

هل يعتبر التحفظ المحاسبي احد الخصائص المرغوبة للمعلومات المحاسبيةأم لا؟

و فيإطار ذلك السؤال العام سيتم تناول الاسئله الفرعيةالتالية:

- **ما هي طبيعة العلاقة ما بين آليات الحوكمه والتحفظ المحاسبي؟**
- **كيف يؤثر التحفظ المحاسبي على قرار إدارةالسيولة داخل الشركة؟**
- **كيف يؤثر التحفظ المحاسبي على قرار اختيار طريقة التمويل؟**

وبالتالى فالهدف العام للدراسه يتمثل فى**المساهمهفى الجدل الأكاديمى حولالتحفظ المحاسبيو ما اذا كان احد الخصائص المرغوبة للمعلومات المحاسبية.** وبشكل اكثر تحديدا تهدف الدراسه الى:

- **توضيح طبيعة العلاقة ما بين آلياتالحوكمه والتحفظ المحاسبي.**

- **استكشاف تاثير التحفظ المحاسبي على قرار إدارةالسيولة داخل الشركة.**
- **بيان تاثير التحفظ المحاسبي على قرار اختيار طريقة التمويل.**

وقد أشار البعض إلى أن مفهوم التحفظ يتم النظر إليه وتطبيقه بشكل مختلف من دوله لأخرى حيث يعتمد ذلك على الثقافة والنظام القانوني والنظام المالي وما يرتبط به من حوافز التقرير (Nobes, ١٩٩٨). كما إن آليات الحوكمه تختلف من بلد لأخر، حيث هياكل الحوكمهالمختلفة تمثل بيئات مختلفة للمعلومات وبالتالي فهناك حاجه لدراسة العلاقة بينهما في بيئات مختلفة.بالاضافه الى ان الدراسات العربيه لم تهتم كثيرا بدراسة مفهوم التحفظ بشكل متكامل فى سياق المحددات و النتائج، وبالتالي فالدراسة الحالية تتناول الاسئله السابقه في إطار البيئة السعودية.وتساهم تلك الدراسة في الأدب المحاسبي من عدة زوايا: اولا، ترتبط الدراسة بالدراسات التي تناولت دور التحفظ المحاسبي وتضيف إليها من خلال اختبار تأثير التحفظ على القرارات المالية. ثانيا، ترتبط الدراسة بالدراسات التي تناولت الآثار الفعلية للمحاسبة وتضيف إليها من خلال الاختبار غير المباشر لدور التقرير الماليفي قرار الاقتراض من خلال تحليل قدرة الشركة على الوصول للأسواق. ثالثا، تساهم الدراسة في الدراسات التي تناولت تمويل الشركة من خلال اختبار تأثير التحفظ المحاسبي على ميل الشركة للاحتفاظ بالنقدية. رابعا، الدراسة تضيف إلى الدراسات التي تناولت علاقة التحفظ بالحوكمه من خلال اختبار اثر جودة لجان المراجعة على التحفظ.بالاضافه الى ذلك،فالدراسهبشكل عام تعتبر الدراسه الاولى فى الدراسات العربيهالتى تتناول مفهوم التحفظ بذلك الشكل المتكامل و تتناول تاثير التحفظ على القرارات الماليه.ويتم استكمال الدراسة بالترتيب التالي: القسم الثاني يتناول الدراسات السابقة وتطوير فروض البحث، ويعرض القسم الثالث لمنهجية البحث بينما يقدم القسم الرابع نتائج الدراسةالتطبيقية ويختتم البحث بالتوصيات وحدود البحث والدراسات المستقبلية.

٢ – الدراسات السابقة وتطوير فروض الدراسة:

في ضوءالإطار العام للدراسة السابق عرضه فالدراسة الحالية تعتمد بشكل مبدئي على وجهة النظر الايجابية للتحفظ المحاسبي. وقد وفرت بعض الدراسات أدلة عملية تربط ما بين التحفظ المحاسبي وجودة التقرير المالي فدراسة (Young , ٢٠٠٥) وجدت أن الأرباح المحاسبية تصبح أكثر فائدة لتخفيض التشوه فى عقود الحوافز عندما يتم قياسها بطريقة متحفظة أكثر من قياسها بطريقة مندفعة. ودراسة (Qintao&Xiaho , ٢٠٠٦) أوضحت أنهفى حالة قدرة الشركة على رقابة جودة المعلومات المالية فان السياسة المحاسبية التي تقوم

بتجميع المعلومات بطريقة متحيزة يمكن أن تزيد من جودة التقارير المالية. أيضا دراسة (Sanjay , ٢٠١٠) وجدت أن عقود الدين مع استخدام التحفظ تكون أكثر فعالية مما يشير إلى أن تكاليف الوكالةالمرتبطة بعقود الدين ينتج عنها طلب أكثر للمعلومات المتحفظة. كما وجدت الدراسات التطبيقية أدلة عملية تؤيد الدور التعاقدي للتحفظ ودوره ضمن الحوكمه(LaFond&Roychowdhury, ٢٠٠٨;LaFond& Watts, ٢٠٠٨). وبناء على ذلك، فمن ناحية يمكن اعتبار التحفظ مكمل لآلياتالحوكمه ومساعد لها في أداء دورها الرقابي وتخفيف تعارضات الوكالة وبالتاليفآلياتالحوكمهالقوية ترتبط بقدر اكبر من التحفظ في القوائم المالية. ومن ناحيةأخربفالتحفظ يلعب دور معلوماتي مهم في تخفيض تكاليف عقود الدين وتخفيف التعارض ما بين المديرين وحامليالأسهم وبالتالي يمكن توقع إن موفري التمويل (الملكيةأو الدين)سيكون لديهم الرغبة لتوفير التمويل المطلوب عند الحاجة وبالتالي زيادة المرونةالماليةللشركة. ويوضح الشكل التاليالإطارالفكري المفترض للدراسة:

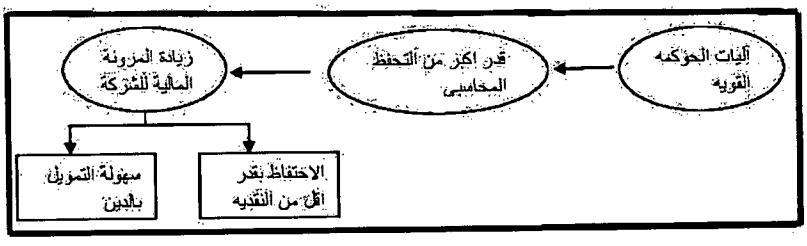

شكل ٢: الإطار النظري للدراسة

بناء على ذلك فالفرض العام للدراسة يمكن صياغته كما يلي:

الفرض العام: يعتبر التحفظ احد خصائص جودة المعلومات المحاسبيهحيث ترتبط آليات الحوكمهالجيدة بقدر اكبر من التحفظ في القوائم المالية والذي يؤدى بدوره لتدعيم المرونةالمالية للشركة.

و فى اطار ذلك الفرض العام ولتحقيق اهداف الدراسه سيتم اختبار الفروض الفرعيه التاليه:

٢-١ التحفظ المحاسبي وآليات الحوكمه:

يتمثل دور آليات الحوكمه في التأكد من الاستخدام الكفء لأصولالشركة وضمان وجود عائد لأصحاب تمويل الشركة (Shleifer &Vishny, ١٩٩٧) ومنع التوزيع غير الملائم للأصول للمديرين أولأ طراف أخرى على حساب باقي الأطراف أصحاب المصلحة، وبالتالي فآليات الحوكمه الجيدة ينتج عنها رقابه أفضل على الاداره. وفي ضوء وجهة النظر التي تعتبر التحفظ احد خصائص جودة المعلومات المحاسبية ودوره في تخفيض تكاليف الوكالة

وتقليل الخطر القانوني للمديرين، فانه من المتوقع أن آليات الحوكمه الفعالة سوف تعتبر التحفظ خاصية مرغوبة في الأرقام المحاسبية وتشجع على تنفيذها وتطلب اعتراف أسرعبالأخبارالسيئة. وبالتالي هناك علاقة ايجابيه متوقعه بين دور الرقابة لكل من الحوكمه والتحفظ وبشكل أكثر تحديدا فان حساسية الأرباح للأخبار السيئة سوف تكون اكبر في ظل وجود آليات حوكمه قويه. وتوفر كل من نظرية الوكالة ونظرية المحاسبة الايجابية إطار لتوضيح الارتباط ما بين آليات الحوكمة والتحفظ المحاسبي. فطبقا لنظرية الوكالة فان وجود الدائنين يزيد من مشكلة التعارض ومشكلة عدم تماثل المعلومات فيما بينهم تؤدى إلى دالة خسارة غير متماثلة مما يزيد من التحفظ المحاسبي(Donglin& Song, ٢٠٠٩). وفي سياق نظرية الوكالة ، فالتحفظ المحاسبي يحقق العديد من الفوائد ، يخفض من التعارض في علاقات الوكالة ويحد من الدفع المبالغ للمديرين (Kwon, et al, ٢٠٠١) ، يسمح بتجنب المشروعات ذات احتمال الخسارة في وقت مبكر (Ball, ٢٠٠١)، يحد من السلوك الانتهازي للمديرين (Brown, et al, ٢٠٠٦; Chen, et al, ٢٠٠٧; Watts, ٢٠٠٣a) ، يخفض من عدم التماثل في المعلومات بين الملاك الخارجين والإدارة (LaFond& Watts, ٢٠٠٨) ، ورقابة التكلفة الناتجة عن قرارات الإدارة بشكل أفضل (Kwon, ٢٠٠٥). وتلك الفوائد للتحفظ في سياق علاقات الوكالة تؤدى في النهاية إلى تحسين منفعة التقارير المالية (Ball &Shivakumar, ٢٠٠٦) وتحسن من قيمة الشركة (Watts, ٢٠٠٣b).بالإضافة إلى أن التحفظ يمكن أيضا من رقابة مشاكل الخطر الاخلاقى التي تنتج من صراعات الوكالة مثل الإدارة العدائية للأرباح(Dea'a, ٢٠١٤). وطبقا لنظرية المحاسبة الايجابية فان التحفظ المحاسبي يعتبر أداة مفيدة في تخفيض تعارض الوكالة (Rahimah, ٢٠١١)،فهو يساعد على تخفيض السلوك الانتهازي للمديرين من خلال استخدام معايير تحقق عالية للاعتراف بالأرباح(Duellman, ٢٠٠٦). وفى هذا السياق يظهر الارتباط مابين الحوكمة والتحفظ حيث الحوكمة تسعى أيضا لتخفيض التعارض وتخفيض السلوك الانتهازيللإدارة ومن ثم يمكن توقع ارتباط ايجابي بينهما.

٢-١-١ التحفظ وهيكل مجلس الإدارة :

يلعب مجلس الإدارة دور حيويفيالحوكمة للشركات الكبيرة (Lanfranconi&Robertson, ٢٠٠٢)، فهو يساعد على تتبع ورقابة سلوك المديرين وبالتالي حماية حقوق المساهمين. ويعتبر تكوين مجلس الإدارة أداة للرقابة وللتخفيف من السلوك الانتهازي للمديرين، فمجلس الإدارةالذي يتكون من غالبية من المديرين التنفيذيين يمكن أن يؤدى إلى

الاضراربمصالحالأطراف أصحاب المصلحة. وترى دراسة(Lara, et. al. (٢٠٠٧أن وجود المديرين المستقلين يساعد على التأكد من استقلال المجلس عن الإدارة كما أن وجودهم يساهم في حل الخلافات ما بين المديرين التنفيذيين وبالتالي فوجود المديرين المستقلين يخلق نوع من التوازن يحد من تصرفات المديرين التنفيذيين لصالحهم والتضحية بمصالح حامليالأسهم. كما أوضحت دراسة (٢٠٠٣) Pfeffer&Salancik) أن وجود المديرين المستقلين يحسن من تدفق المعلومات وبالتالي يخفف من عدم التأكد ويحمى موارد الشركة. كما أنهناك ارتباط ما بين الشفافية وعدم تماثل المعلومات وخصائص مجلس الإدارة بشكل عام وتحديدا نسبة المديرين المستقلين (Armstrong, et al, ٢٠١٤). وقد أوضحت دراسات سابقة أن الشركات التي لديها مستوى أعلى من عدم تماثل المعلومات تميل لأن يكون لديها نسبة أقل من المديرين المستقلين (Linck, et al, ٢٠٠٨; Lehn, et al, ٢٠٠٩). وقد وجدت دراسة (٢٠٠٧) Ahmed &Duellmanأن ارتفاع نسبة المديرين المستقلين يرتبط بقدر أكبر من التحفظ المحاسبي. و كذلك دراسة Garcia et. al. (٢٠٠٧) والتي استخدمت مقياس مجمع لخصائص مجلس الإدارة وجدت ارتباط ايجابي ما بين المديرين المستقلين والتحفظ المحاسبي، وأن مجلس الإدارة القوى يقوم بتضمين الأرباحالأخبار السيئة بشكل أسرع من مجلس الإدارة الضعيف.وفي سياق الدراسة الحالية وفي ضؤ وجهة النظر الايجابية للتحفظ فانه يمكن توقع أن زيادة نسبة المديرين المستقلين ضمن مجلس الاداره يعتبر دافع لطلب المزيد من التحفظ في التقارير المالية حيث انه يساعد هولاء المديرين في أداء دورهم ضمن آليات الحوكمه. ومن ثم يمكن صياغة الفرض التالي:

الفرض الأول: توجد علاقة ارتباط ايجابية ما بين نسبة المديرين المستقلين في مجلس الاداره والتحفظ المحاسبي :

٢-١-٢ التحفظ وحجم مجلس الإدارة :

هناك وجهات نظر متعارضة حول حجم مجلس الإدارة، فهناك من يرى الحجم الأقل يؤدى لقدر أكبر من التعاون ويخفض من مشاكل التناقض وبالتالي يحسن من الأداء (Sanda, et al, ٢٠٠٤)، و قد اوضحت دراسة (Agoraki, et al(٢٠١٠ أن حجم مجلس الإدارة الكبير يكون أقل فعالية نتيجة لصعوبة التعاون، كما أن مجلس الإدارة الأكبر يكون أكثر بطء فى عملية اتخاذ القرارات. كما أوضحت دراسات ;٢٠٠٣ Hermalin&Weisbach , (٢٠٠٠, Bhagat& Black) أن مجلس الإدارة الكبير يكون أقل انخراطا في عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية. بالإضافة إلى أن مناقشات مجلس الإدارة الكبير تكون أقل جدوى

حيث تحتاج لوقت وجهد كبير للوصول إلى اتفاق (Al-Sraheen , et al, ٢٠١٤). من جهة أخرى هناك من يرى أن الحجم الأكبر يتيح لمجلس الإدارةخبرات أكثر وعلاقات أقوى تتيح له الحصول على موارد أكثر وبالتالي يحسن الأداء (Joo, ٢٠٠٩) وأن مجلس الإدارة الكبير يتضمن مدى أكبر من الخبرات والمعرفة (Dalton & Dalton, ٢٠٠٥).وقد جاءت النتائج العملية حول ارتباط حجم المجلس بالتحفظ متعارضة، فدراسة Nor & Zhu , (٢٠١١) وجدت أن حجم المجلس بالإضافة إلى جودة المراجعة وملكية الإدارة ترتبط بقدر أقل من التحفظو كذلك دراسة (Joo, ٢٠٠٩) وجدت ارتباط سلبي بينهما،بينما دراسة (Rahimah , ٢٠١١)وجدت ارتباط ايجابي، أما دراسة (Nor, et al, ٢٠١١)فوجدت عدم وجود ارتباط.فيضؤ ذلك التعارض في وجهات النظر ونتائج الدراسات التطبيقية يمكن اختبار الفرض التالي:

الفرض الثاني: توجد علاقة ارتباط ايجابية ما بين حجم مجلس الإدارة والتحفظ المحاسبي.

٢-١-٣ التحفظ وازدواج الأدوار:

هناك وجهتي نظر متعارضتين بخصوص ازدواج الأدوار (الفصل أو عدم الفصل مابين منصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي)، فطبقا لنظرية الوكالة فأنه يجب الفصل ما بين المنصبين لأن من مسئوليات مجلس الإدارة الرقابة على الإدارة التنفيذية والمدير التنفيذي. أما نظرية الإثابة فترى أن الدمج بين المنصبين يحسن من الأداء حيث لا يكون هناك تعارض فى المعلومات مابين المدير التنفيذي ومجلس الإدارة. وقد وجدت دراسة (Ahmed &Duellman ,٢٠٠٧) أنه لا يوجد ارتباط جوهري ما بين ازدواج الأدوار والتحفظ المحاسبي وكذلك دراسة (Rahimah ,٢٠١١) توصلت لنفس النتيجة، بينما دراسة (Wuchun et. al , ٢٠٠٧) وجدت أن عدم الفصل بين المنصبين يرتبط بقدر أكبر من التحفظ المحاسبي. وبالرغم من ذلك الاختلاف النظري حول ازدواج الأدوار، فان إرشادات الحوكمه حول العالم تتفق إلى حد كبير على أن منع ازدواج الأدوار يعتبر ضمن آليات الحوكمه المرغوبة. وبالتالي ففي سياق الدراسة الحالية وفي ضؤ وجهة النظر الايجابية للتحفظ فانه يمكن توقع أن الفصل بين منصبي رئيس مجلس الاداره والمدير التنفيذي يعتبر دافع لطلب المزيد من التحفظ في التقارير المالية. ومن ثم يمكن صياغة الفرض التالي:

الفرض الثالث: توجد علاقة ارتباط سلبيه ما بين التحفظ المحاسبي وازدواج الأدوار في مجلس الاداره.

٢-١-٤العلاقة مابين لجنة المراجعة والتحفظ :

هناك مسئوليات أساسية للجنة المراجعة تتمثل في عملية متابعة عملية المراجعة الخارجية والإشراف على عملية التقرير المالي والتدقيق لعمل المراجعة الداخلية (DeZoort, et al, ٢٠٠٢; Vera-Munoz, ٢٠٠٥). وتعتبر المسئولية الأساسية والأكثر أهمية الإشراف على عملية التقرير المالي(Klein, ٢٠٠٢). وتعتبر لجنة المراجعة عنصر جوهري للحوكمة حيث تساعد مجلس الإدارة على أداء مهامه ومسئولياته المالية (Al-Sraheen , et al, ٢٠١٤). وطبقا لمعايير وإرشادات الحوكمه حول العالم – ومن بينها إرشاداتالحوكمهالسعودية- فان وجود لجنة المراجعةكأحد لجان مجلس الاداره يعتبر احد أهم آليات الحوكمه وأكثرها ارتباطا بعملية التقرير المالي وبالتالي بنوعية السياسات المحاسبيةالمتبعة. ومن ثم فلجنة المراجعة تعتبر أكثر آليات الحوكمه ارتباطا بمفهوم التحفظ المحاسبي. وفي ضوء وجهة النظر الايجابية للتحفظ فانه يمكن توقع أن زيادة جودة لجان المراجعة سيعتبر دافع لطلب المزيد من التحفظ في القوائم المالية. وبالتالي يمكن صياغة الفرض التالي:

الفرض الرابع: توجد علاقة ارتباط ايجابية بين جودة لجنة المراجعة والتحفظ المحاسبي.

٢-٢ التحفظ المحاسبي والمرونة المالية :

لاستكشاف الاثر الاقتصادى لسياسة التحفظ سيتم اختبار تاثيرها على القرارات الماليه المرتبطه بالمرونه الماليه للشركه وهى قرار تحديد كمية النقديه التى يتم الاحتفاظ بها وقرار اختيار مصدر التمويل.

٢-٢-١ إدارة سيولة الشركة :

إذا كانت الأسواق المالية انسيابية بدون عوائق فان الشركة عادة سيكون لديها القدرة على الوصول للتمويل المطلوب لمشروعاتها وبالتالي يكون لديها دوافع أقل للاحتفاظ بالنقدية بخلاف النقدية التي يتم الاحتفاظ بها لتخفيض تكلفة العمليات المرتبطة بتحويل الأصول المالية غير النقدية إلى نقديةً للقيام بالدفع .(Baumol, ١٩٥٢; Miller & Orr, ١٩٦٦). أما عندما تواجه الشركة حالة من عدم التأكد بخصوص الوصول لأسواق المال في المستقبل لتمويل الاستثمارات فأنها تميل للاحتفاظ بنقدية أكثر لأغراض وقائية (Opler et al., ١٩٩٩). ويعتبر الاحتفاظ الوقائي بالنقدية أكثر قيمة للشركات التي تعاني من قيود مالية لأنه يسمح بتنفيذ الاستثمارات والتي قد يتم إعاقتها نتيجة لنقص الموارد المتاحة (Denis &Sibilkov, ٢٠١٠). وفي كل الأحوال فان الاحتفاظ بالنقدية لا يعتبر عديم التكلفة فهناك

فائدة مكتسبة من الاحتفاظ بالنقدية تكون عادة أقل من مصروف الفائدة الذي يتم توفيره من تخفيض المديونية،بالإضافة إلى أن هناك تكلفة وكالة للاحتفاظ بالنقدية. واتساقا مع ذلك فقد وجدت دراسة (Faulkender& Wang,(٢٠٠٦ أن القيمة الحدية لكل دولار تكون ٠.٩٤ فقط،كما أن قيمة النقدية التي يتم الاحتفاظ بها تكون أقل في الشركات التي تعانى من مشاكل وكالة أكبر بين المديرين وحامليالأسهم (Dittmar&Mahrt-Smith, ٢٠٠٧;Pinkowitz et al., ٢٠٠٦) وبالتالي فالاحتفاظ الوقائي بالنقدية يكون مرغوب فيه إلى الحد الذي تتوقع فيه الشركات صعوبات مالية مستقبلية. وحول تأثير التحفظ على السيولة فهناك وجهتان نظر للتحفظ،الأولى: أن التحفظ يساعد على كفاءة التعاقدات المالية، فالتحفظ يساعد على التخفيف من مشاكل الوكالة ما بين المديرين وأصحاب الديون لأن التحفظ يفرض التحيز في اتجاه الانخفاض على قيمة الثروة التي يتم التقرير عنها لتقليل ميل المديرين للتحيز في اتجاه المغالاةفي القيمة، كما أن التحفظ يلزم المديرين بالاعتراف بالأخبار السيئة في التوقيت المناسب (Ball &Shivakumar, ٢٠٠٦). تلك الخصائص للتحفظ توفر المعلومات لأصحاب الديون في الوقت المناسب بما يسمح لهم بممارسة حقوق الرقابة. كما يمكن القول أن هناك افتراضين يدعمان تفضيل أصحاب الديون للتحفظ المحاسبي هما: أ- أصحاب الديون أكثر اهتماما بمعلومات عن الحدود الدنيا للأرباح والأصول، ب- عقود الدين تعتمد على الأرقام المحاسبية ومن المكلف صياغة عقود لتسوية تلك الأرقام (Guay&Verrecchia, ٢٠٠٦; Watts, ٢٠٠٣). وفي سياق وجهة النظر تلك فانه يمكن توقع أن الشركات التي تتوسع في استخدام التحفظ المحاسبي في تقاريرها سيكون لديها قدرة أفضل على الوصول إلى مصادر التمويل وبالتالي تحتفظ بنقدية أقل لأغراض الوقاية .الثانية: أن التحفظ المحاسبي يخفض من المرونة المالية ويشوه المعلومات المحاسبية فالتحفظ يؤدى إلى تخفيض متراكم في قيمة الأصول في الميزانية واعتراف بالخسائر في وقت مناسب أكثر من الأرباح وبالتالي فمعدل الرافعة الدفترية (الدين إلى الأصول) سيتضخم بشكل منتظم مقارنة بالرافعة الاقتصادية الفعلية وسيتم تخفيض قيمة الثروة مقارنة بقيمة الشركة الفعلية . تلك النتائج للتحفظ قد تضر بطاقة الدين للشركة وتحد من قدرة الشركة على الوصول إلى مصادر التمويل في المستقبل. بالإضافة إلى أن هناك بعض الاراءالتي ترى أن التحفظ يحدث تشويه في المعلومات ويؤدى لعدم فعالية التعاقد. فدراسة (Guay&Verrecchia, ٢٠٠٦) ناقشت كيف أن التحفظ المحاسبي يمكن أن يؤدى إلى معلومات غير فعالة. ودراسة (Gigler et al. ٢٠٠٩) أوضحت في نموذج نظري أن

التحفظ المحاسبي يمكن فعليا من تقليل المحتوى المعلوماتى للتقارير ويزيد من احتمال التنبيهات الخاطئة والذي يؤدى في النهاية لعدم كفاءة عقود الدين. ودراسة (Roychowdhury,٢٠١٠) ألقت الضوء على أن التحفظ يمكن أن يؤدى إلى سلوك ضار إذا اعتمدت تصرفات المديرين على الأثر المتوقع (السلبي) للتحفظ على الأرباح. وفي سياق وجهة النظر تلك يمكن توقع أن التوسع في التحفظ المحاسبي يؤدى إلى الاحتفاظ بقدر أكبر من النقدية.

في ضوء وجهات النظر المتعارضة تلك وفي سياق الدراسةالحالية التي تعتمد وجهة النظر الايجابية للتحفظ يمكن صياغة الفرض التالي:

الفرض الخامس:توجد علاقة ارتباط سلبيه بين التحفظ المحاسبيفي التقارير ومقدار النقدية التي يتم الاحتفاظ بها :

٢-٢-٢ اختيار طريقة التمويل :

تخضع علاقة التحفظ بقرار اختيار طريقة التمويل (الدين أو الملكية) لوجهتي النظر حول التحفظ،فإذا كان التحفظ يساعد على كفاءة عقود الدين فانه يمكن توقع أن التوسع في التحفظ يرتبط باتجاه الشركة للتمويل عن طريق الدين، حيث تكون تكلفة إصدار الدين أقل من الملكية. فدراسة (Ball et al.,٢٠٠٨) وجدت أن التقارير المتحفظة تلاءم أسواق الدين بشكل أكبر من أسواق الملكية، واقترحت أن الشركات التي تتوسع فى استخدام التحفظ توجه تقاريرها بشكل أساسي لطلب أصحاب الديون وبالتالي فالتوسع في التحفظ يرتبط باحتمال أكبر للتمويل عن طريق الدين. من ناحية أخرى إذا كان التحفظ يحد من المرونة المالية فانه يمكن توقع أن التوسع في التحفظ يرتبط باتجاه الشركات للتمويل عن طريق الملكية. فدراسة (Korajczyk&Levy,٢٠٠٣) وجدت أن الشركات التي تعانى من قيود مالية (سيولة مالية أقل) لا تستطيع أن تتحكم في توقيت إصدار الملكية حتى في ظل ظروف الاقتصاد الكلى الجيدة وبالتالي فتلك الشركة تلجأ للتمويل عن طريق الملكية بغض النظر عن التوقيت والتكلفة. فى ضوء وجهتي النظر المتعارضتين وفي سياق الدراسة الحالية التي تعتمد وجهة النظر الايجابية للتحفظ يمكن صياغة الفرض التالي:

الفرض السادس:توجد علاقة ارتباط ايجابيه بين التحفظ المحاسبي واختيار طريقة التمويل عن طريق الدين :

وبناء على العرض السابق لفروض الدراسة يمكن تصوير النموذج العام للدراسة في الشكل التالي:

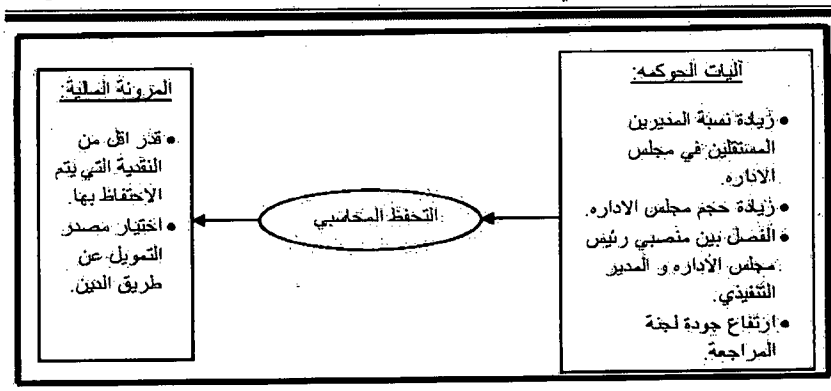

شكل ٣: النموذج العام للدراسة

٣- تصميم الدراسة ومنهج البحث :

٣-١ عينة الدراسة :

لتحقيق أهداف الدراسة والاجابه على الاسئله البحثية تعتمد الدراسة على بيانات عينه من الشركات السعودية غير المالية المسجلة بالبورصة التي تخص عام ٢٠١٤. حيث يبلغ عدد الشركات المسجلة ١٦٤ شركه وبعد استبعاد شركات القطاع المالي يبلغ عدد الشركات ١٢١ شركه تم استبعاد ثلاث شركات منهم لعدم تكامل المعلومات الخاصة بهم، وبالتالي يبلغ حجم العينة ١١٨ شركه تمثل ١٣ قطاع.

٣-٢قياس التحفظ المحاسبي :

اعتمد الباحث في قياس التحفظ المحاسبي على نموذج القيمة السوقية لحق الملكية إلى القيمة الدفترية لحق الملكية(Market-TO-Book Ratio(MTB والذي قدمه Beaver & (Ryan, ٢٠٠٠) حيث يُعدالنموذج الأكثر انتشارًا في الدراسات المحاسبية(Byungcherl, ٢٠١٢،أبو الخير،٢٠٠٨م) وقد تم تطبيقه في البيئة العربية (خليل ، ٢٠٠٣م، الديب،٢٠١٢م، محمد ،٢٠١١م،الرشيدي،٢٠١١) لأنه يتصف بسهولة حسابه على مستوى المنشأة، كما أنه مقياس شامل حيث يعكس الأثر التراكمي للتحفظ المحاسبي من تاريخ تأسيس الشركة حتى تاريخ القياس، كما يربط عناصر المركز المالي بمتغيرات السوق. ويعد ارتفاع هذه النسبة في شركة ما عن شركة أخري دليلا على ارتفاع مستوي التحفظ المحاسبي في هذه الشركة عن الشركة الأخرى(عبيد،٢٠١٠).

٣-٣ نماذج الدراسة :

لتحقيق أهداف الدراسة تم صياغة ثلاث نماذج انحدار لاختبار ارتباط التحفظ المحاسبي باليات الحوكمه و قرار إدارةالسيولة و قرار اختيار مصدر التمويل.

٣-٣-١ تأثير آليات الحوكمه على التحفظ المحاسبي :

يهدف ذلك النموذج لاختبار تأثير آليات الحوكمه على مقدار التحفظ في القوائم المالية حيث تمثل آليات الحوكمه المتغيرات المستقلة ويمثل التحفظ المتغير التابع. كما سيتم استخدام حجم الشركة ونمو المبيعات والرافعة كمتغيرات للرقابة في علاقة الحوكمةبالتحفظ المحاسبي. فالشركات ذات الرافعة المالية تكون أكثر احتمالا لوجود تعارض ما بين حاملي السندات وحاملي الأسهم مما قد يؤثر على التحفظ (Joo, ٢٠٠٩)، فإدارة الشركة ذات الرافعة المالية قد تتعامل مع الأرباح المحاسبية لتجنب التشويه في عقود الدين. كما أنه طبقا لنظرية المحاسبة الايجابية فان الشركات الكبيرة تكون أكثر تحفظا لتجنب التكاليف السياسية . بالإضافة إلى أن نمو المبيعات سيؤثر على المخزون والمدينين وبالتالي يمكن أن يؤثر على التحفظ (Ahmed &Duellman, ٢٠٠٧).

$$CONSV = a_1 + \beta_1 IND + \beta_2 BS + \beta_3 RD + \beta_4 ACQ + \beta_5 CS + \beta_6 SG + \beta_7 LEV + \varepsilon$$

حيث

CONSV	التحفظ المحاسبي
IND	نسبة المديرين المستقلين في مجلس الاداره
BS	حجم مجلس الاداره
RD	ازدواج الأدوار وهو متغير وهمي يأخذالقيمة ١ في حالة عدم وجود شخص واحد يشغل المنصبين والقيمة ٠ عكس ذلك
ACQ	جودة لجنة المراجعة وهو مقياس تجميعي يأخذ القيمة من ٠ إلى ٤ طبقا لمدى توافر عوامل جودة لجنة المراجعة (الحجم والاستقلال والخبرةالمالية وتكرار الاجتماعات)
CS	حجم الشركة مقاسا بقيمة الأصول
SG	نمو المبيعات
LEV	الرافعة المالية

٣-٣-٢ نموذج إدارة سيولة الشركة :

لاختبار وجود تأثير للتحفظ على قرار إدارة السيولة بالشركة واتجاه ذلك التأثير يتم استخدام النموذج التالي والذي تم استخدامه في دراسة (Bates et al.٢٠٠٩) مع استبعاد متغيرات معدل القيمة الدفترية للقيمة السوقية وذلك لتشابهه مع نموذج حساب التحفظ المستخدم مما يؤثر على صلاحية النموذج، ونفقات الاستحواذ لعدم توافر بيانات كافيه عنه.

$$Cash=a_1+\beta_1 CONSV+\beta_2 RDC +\beta_3 CS+\beta_4 PROF+\beta_5 NWC+\beta_6 CEX+\beta_7 LEV+\beta_8 DIV+\varepsilon$$

حيث

CASH	المتغير التابع يعبر عن مجموع النقدية وما فى حكمها
CONSV	المتغير المستقل وهو التحفظ المحاسبى
RDC	نفقات البحث والتطوير
CS	حجم الشركة
PROF	ربحية الشركة
NWC	صافى رأس المال العامل

جدول (١): نتائج الإحصاءالوصفي لعينة الدراسة

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
CONSV	١١٨	.٠٢	٩.٣٦	٢.٥٠١٢	١.٦١٨٣٢
IND	١١٨	.٣٣	.٩٠	.٦٥٧٦	.١٦١٦١
BS	١١٨	٥.٠٠	١٠.٠٠	٧.١٢٠٧	١.٢٣١١٥
ACQ	١١٨	.٠٠	٤.٠٠	٢.٦٥٨٣	١.٠٩٦١٨
CS	١١٧	٤.٢١	١٠.٦٤	٧.٩٣٣٢	١.٥٦٨٩٦
SG	١١٣	.٠١	.٢٨	.١٣١٠	.٠٦٧٧٧
LEV	١٠٩	٢.٦٩	٩.٥٦	٥.٦٧٨٥	١.٧٣٦٢٢
Cash	١١٧	٢.٦٩	٩.٣٩	٦.٩٣٥٨	١.٢١٩٥٦
RDC	١١٧	.٠٠	٨.٥٢	٤.٤٨٦٠	٢.٤٤٨٥٥
PROF	١١٧	.٠٠	١.٢٥	.٢٣٢٣	.٢٨٨٠٩
NWC	١١٧	.٠٠	٩.٧٧	٦.٢٥٥٣	٣.٠٤٣٨٨
CEX	١١٣	.٠٠	٨.٠٠	٤.٦١٢٠	٢.٠٤٤٩٧
RD:					
٠	٥٤				
١	٦٤				
DIV:					
٠	١٠				
١	١٠٧				
DISSUE					
O	٢٢				
١	٩٦				

٤-٢ نتائج نموذج علاقة التحفظ والحوكمه :

٤-٢-١ نتائج الارتباط :

لاختبار العلاقة الاحاديه univariate analysis ما بين التحفظ المحاسبي ومتغيرات الحوكمه تم إجراء تحليل الارتباط Pearson Correlationحيث يوضح الجدول رقم (٢) نتائج الارتباط. ويوضح الجدول انه من بين متغيرات الحوكمه فهناك ارتباط معنوي ايجابي ما بين التحفظ وكل من هيكل مجلس الاداره وجودة لجان المراجعة، بينما لا يرتبط التحفظ بكل من حجم مجلس الاداره وازدواج الأدوار. كما تشير النتائج إلى ارتباط التحفظ بمتغيرات الرقابة حجم الشركة ونمو المبيعات ومعدل الرافعة. وتؤيد نتائج الارتباط وجهة نظر الدراسة إلى حد كبير، حيث يرتبط وجود قدر كبير من التحفظ باليات الحوكمه الفعالة مثل زيادة نسبة المديرين المستقلين ضمن هيكل مجلس الاداره وجودة لجان المراجعة.

جدول (٢): نتائج الارتباط بين الحوكمه والتحفظ

	CONSV	IND	BS	RD	ACQ	CS	SG	LEV
CONSV	١							
IND	.٨٩٦**	١						
	.٠٠٠							
BS	.٠٤٠	.٠٤٦	١					
	.٦٧٣	.٦٢٤						
RD	.٠٨٨	.٠٦٤	.٧٥٣**	١				
	.٣٤٧	.٤٩٤	.٠٠٠					
ACQ	.٨٩٤**	.٩٠٣**	.٠٧٣	.٠٧٧	١			
	.٠٠٠	.٠٠٠	.٤٣٧	.٤٠٤				
CS	.٢٢٠*	.١٧٩	.٠٧٢	.١٦٤	.١١٥	١		
	.٠١٨	.٠٥٦	.٤٥٠	.٠٧٨	.٢١٥			
SG	-.٢٦٦**	-.٢١٩*	.٠٠٨	-.٠٨٩-	-.١٨١-	-.١٨٨*	١	
	.٠٠٥	.٠٢١	.٩٣١	.٣٥٢	.٠٥٥	.٠٤٩		
LEV	-.٢٢٢*	-.١٧٠-	.٠١٥	-.٠٣١-	-.١١٧-	-.٠٦٩-	.٦١٤**	١
	.٠٢٢	.٠٧٩	.٨٧٦	.٧٤٨	.٢٢٥	.٤٨٢	.٠٠٠	

**. Correlation is significant at the ٠.٠١ level (٢-tailed).

*. Correlation is significant at the ٠.٠٥ level (٢-tailed).

٤-٢-٢نتائج الانحدار:

لاختبار التأثيرالجماعي(multivariate analysis) لمتغيرات الحوكمه على التحفظ المحاسبي تم استخدام نموذج الانحدار الخطى OLS regression. ولاستخدام ذلك النموذج فهناك بعض الاشتراطات التي يجب توافرها وبالتالي يجب التحقق بداية من تلك الاشتراطات. ومن أهم تلك الافتراضات: ١) التوزيع الطبيعى للأخطاء(Normality) وللتحقق من ذلك الشرط تم استخدام برنامج(STATA) للحصول على شكل التوزيع الخاص بأخطاء النموذج ويتضح ذلك من الشكل التالي:

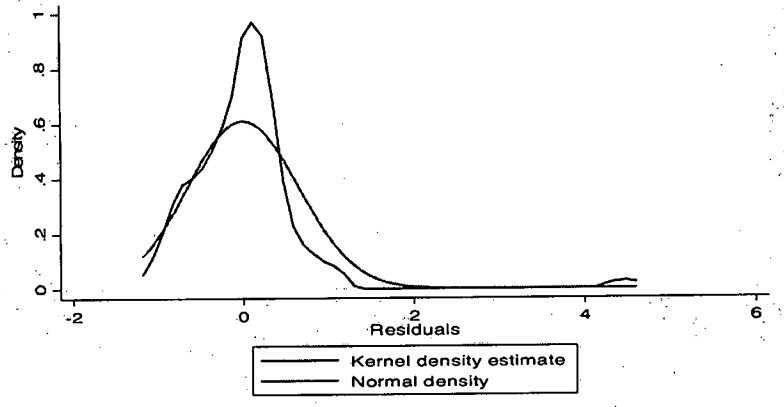

ويوضح الشكل السابق وجود مشكلة في التوزيع الطبيعي للنموذج والتي يمكن التعامل معها من خلال إجراء اختبار الانحدار مع تحسين الأخطاء المعيارية وهي الخاصية التي تتعامل مع الأخطاء التي لا تخضع للتوزيع الطبيعى. ٢) عدم وجود علاقات ارتباط قوية بين المتغيرات المستقلة تؤثر على نتائج النموذج (الازدواجالخطي)(Multicollinearity) وللتحقق من ذلك تم إجراء اختبار معامل تضخم التباين (The Variance Inflation Factor (VIF) للمتغيرات المستقلة لاختبار مدى تأثيرارتباط المتغيرات على نموذج الانحداروما إذا كانت هناك مشكلة ازدواج خطي(Multicollnearity)بين هذه المتغيرات،حيث تظهر هذه المشكلة عند ارتفاع معامل تضخم التباين (VIF) ليصل إلى قيمة تساوى (١٠). وقد أوضحت النتائج خلو النموذج من تلك المشكله حيث أن أعلى قيمة لـ(VIF) تم الحصول عليها تبلغ (٦.٠٥). ٣) تجانس انحراف الأخطاء (Homogeneity of variance)(Homoscedasticity) حيث تم إجراء اختبار (Breusch-Pagan Test) باستخدام برنامج (STATA). وقد أوضحت النتائج وجود تلك المشكلة حيث أن معنوية قيمة كا تربيع(Chi٢(١) = ٢٣.٦٧)تشير إلى وجود المشكلة Prob> chi٢ = (٠.٠٠٠٠). يمكن التعاملمع المشكلة من خلال إعادة تحليل الانحدار مع استخدام تحسين الأخطاء النمطية(Robust standard Errors) حيث تم الحصول على نتائج متسقة مع النموذج مما يوضح عدم وجود تأثير كبير لتلك المشكلة. ويوضح جدول رقم (٣) نتائج تحليل الانحدار حيث تشير النتائج إلى معنوية النموذج وصلاحيته لتفسير نسبه كبيره من التغير في المتغير التابع (٨٤٢. R Square). وتوضح النتائج ارتباط التحفظ المحاسبي بكل من نسبة المديرين المستقلين في مجلس الاداره وجودة لجان المراجعة. بينما لا يرتبط بكل من حجم مجلس الاداره وازدواج الأدوار. وتؤيد تلك النتائج **صحة الفرضين الأول والرابع. بينما تعارض الفرضين الثاني والثالث.** وتشير تلك النتائج إلى أن زيادة نسبة المديرين المستقلين وارتفاع جودة لجان المراجعة يؤدى إلى زيادة قدر التحفظ المحاسبي في القوائم المالية مما يعكس ارتباط التحفظ مع آليات الحوكمه القوية. وتتسق تلك النتيجة مع دراسة Beekes et al(٢٠٠٤) التي أوضحت أن الشركات ذات نسبة المديرين المستقلين الكبيرة تقوم بالاعتراف بالأخبار السيئة ضمن الأرباح بشكل أسرع. ودراسة Garcia Lara etal(٢٠٠٧) أوضحت أن الشركات ذات مجلس الإدارة القوى تستخدم التحفظ الشرطي كآلية للحوكمة. أما دراسة Ahmed &Duellman. (٢٠٠٧) فقد اقترحت أن نسبة المديرين الداخليين ترتبط سلبيا مع التحفظ المحاسبي بينما نسبة المديرين المستقلين ترتبط ايجابيا

معه. كما ان الارتباط الايجابى بين نسبة المديرين المستقلين والتحفظ يتسق مع ما توصلت إليه دراسات (Duellman. ٢٠٠٧; Rahimah. ٢٠١١; Suleiman. ٢٠١٤) بينما يختلف مع دراسات (Joo. ٢٠٠٩; Donglin& Song. ٢٠٠٩) كما تشير النتائج إلى عدم تأثير حجم مجلس الاداره على التحفظ المحاسبي وهو ما يمكن فهمه في سياق الجدل النظري الدائر حول الحجم الأفضل لمجلس الاداره والذي يمكن أن يعكس عدم وجود تأثير للحجم على السياسات المحاسبية وهو ما تؤيده النتيجةالحالية. وتتفق تلك النتيجة مع دراسة Rahimah (٢٠١١) بينما تختلف مع (Joo. ٢٠٠٩; Suleiman. ٢٠١٤). أيضا لا يوجد تأثير لازدواج الأدوار على التحفظ المحاسبي وهو ما يتفق مع دراسات (Joo. ٢٠٠٩; Duellman. ٢٠٠٧; Rahimah. ٢٠١١; Suleiman. ٢٠١٤) بينما يختلف مع دراسات Garcia et. al. ٢٠٠٩).

جدول (٣): نتائج اختبار الانحدار

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	VIF
	B	Std. Error	Beta			
(Constant)	-٢.٢٨٨	.٧٨٥		-٢.٩١٥	.٠٠٥	
IND	٤.٦٤٢	١.٠٩٥	.٤٥٠	٤.٢٤١	.٠٠٠	٦.٠٥
BS	-.٠٥٢	.٠٩٢	-.٠٣٨	-.٥٥٩	.٥٧٧	٥.٧٨
RD	.١١٤	.٢٢٤	.٠٣٥	.٥٠٧	.٦١٣	٢.٥١
ACQ	.٦٩٠	.١٥٧	.٤٥٥	٤.٣٩١	.٠٠٠	٢.٥٠
CS	.٠٨٠	.٠٤٨	.٠٧٨	١.٦٧١	.٠٩٨	١.٧٧
SG	-.٥٣١	١.٤٨٧	-.٠٢٠	-.٣٥٧	.٧٢٢	١.٦٩
LEV	-.٠٦٠	.٠٥٣	-.٠٦٤	-١.١٣٥	.٢٦٠	١.١٧
F	٦٤.٦٣٣					
Sig.	.٠٠٠					
R Square	.٨٤٢					
a. Dependent Variable: CONSV						

٤- **٣تأثير التحفظ على السيولة** :لاختبار مدى تأثير التحفظ المحاسبي على قرار تحديد حجم النقدية التي يتم الاحتفاظ بها تم استخدام نموذج الانحدار الخطى ويعرض جدول (٤) لنتائج تحليل الانحدار.توضح النتائج معنوية النموذج وارتفاع قدرته التنبؤية (R Square 0.877). وتشير النتائج إلى وجود علاقة معنوية (عند مستوى ثقة١٠) سلبيه بين التحفظ المحاسبيومقدار النقدية التي يتم الاحتفاظ بها في الشركة.اى أن زيادة التحفظ في القوائم المالية يرتبط بقدر اقل من النقدية التي يتم الاحتفاظ بها. وتؤدى تلك النتيجة إلى قبول الفرض الخامس. وفيما يتعلق بمتغيرات الرقابة. توضح النتائج أن هناك ارتباط معنوي ايجابي بين حجم النقدية وكل من حجم الشركة وصافى راس المال العامل مما يشير إلى أن الشركات الكبيرة والتي لديها صافى راس المال العامل كبير تحتفظ بقدر اكبر من النقدية.

جدول (٤): نتائج اختبار الانحدار

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
(Constant)	-.٥٢٤-	.٩٠٤		-.٥٧٩-	.٥٦٤
CONS	-.١٨٦-	.٠٩٩	-.٢٣٢-	-١.٨٨٨-	.٠٦٢
RDC	-.٠٠٥-	.٠١٨	-.٠١١-	-.٣٠٣-	.٧٦٣
CS	.٩٢٣	.١٦٦	١.١٩٦	٥.٥٥٤	.٠٠٠
PROF	.٠٢٩	.١٧٨	.٠٠٦	.١٦٤	.٨٧٠
NWC	.٠٣٢	.٠١٥	.٠٨٣	٢.١٦١	.٠٣٣
CEX	-.٠٣٣-	.٠٩٢	-.٠٥٨-	-.٣٦٢-	.٧١٨
LEV	.٠٢٦	.٠٢٥	.٠٣٩	١.٠٦٦	.٢٨٩
DIV	.٠٠٦	.١٤٤	.٠٠٢	.٠٤٥	.٩٦٤
F	٨٣.٨٩٠				
Sig.	.٠٠٠				
R Square	.٨٧٧				
a. Dependent Variable: Cash					

٤ – ٤تأثير التحفظ على قرار اختيار مصدر التمويل :

لاختبار ما إذا كان التحفظ يؤثر على قرار اختيار مصدر التمويل (الملكية أو الدين) تم استخدام نموذج الانحدار probit regression حيث المتغير التابع (DISSUE) متغير وهمي يأخذ القيم ٠ و١. وبالتالي يعتبر ذلك النموذج هو الملائم. ويعرض الجدول رقم (٥) نتائج ذلك الانحدار. وتوضح النتائج معنوية النموذج.

كما انه بالرغم من أن قيمة Pseudo R٢ لا تفسر بنفس طريقة تفسير R٢في نموذج الانحدار الخطى.إلأن ارتفاع قيمتها يوفر مؤشر أخر على صلاحية النموذج. وتشير النتائج إلىأن هناك ارتباط معنوي ايجابي بين طريقة اختيار التمويل والتحفظ وهو ما يشير إلى أن زيادة التحفظ في القوائم المالية يرتبط باللجؤ إلى الدين كمصدر للتمويل.

وتتفق تلك النتيجة مع الإطار العام للدراسة حيث توفر دليل يؤيد صحة الفرض السادس من فروض الدراسة. وتتسق تلك النتيجة مع وجهة نظر دراسة Ball et al.. (2008) أن التقارير المتحفظة تلاءم أسواق الدين بشكل أكبر من أسواق الملكية.و أن الشركات التي تتوسع فى استخدام التحفظ توجه تقاريرها بشكل أساسي لطلب أصحاب الديون.أما متغيرات الرقابة فتوضح النتائج أن من بين تلك المتغيرات يرتبط اختيار مصدر التمويل بمتغيرات الربحية وحجم الشركة والتوزيعات النقدية.

جدول (٥): نتائج تحليل الانحدار

	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|
CONS	١.١٠٩٤٢٧	.٣٠٥٦٥٣٥	٣.٦٣	٠.٠٠٠
PPE	.٧٥٢٣٠٨	.٤٧٣٨٨٢٥	١.٥٩	٠.١١٢
PROF	-٢.٠٦٢٨٩٧	١.١٧٧٣٩	-١.٧٥	٠.٠٨٠
RDC	.٠٠٨٩٧٤٦	.١٠٥٩٢٧١	٠.٠٨	٠.٩٣٢
CS	-.٧٩٠٨٨٤٣	.٤١٥٨٩٣٣	-١.٩٠	٠.٠٥٧
DIV	٢.٩٧٨٧٢٦	١.٠٧٨٣٠٥	٢.٧٦	٠.٠٠٦
LEV	-.١٧٠٥٦٦٣	.١٦٤٢٨٥٩	-١.٠٤	٠.٢٩٩
cons	-.٩٣٨٩٩٤	١.٩٢٧٥٣٨	-٠.٤٩	٠.٦٢٦
LR chi٢(٧)	٦٧.٤٤			
Prob> chi٢	٠.٠٠٠٠			
Pseudo R٢	٠.٦٢٠			

وبناء على نتيجة اختبار الفرضين الخامس والسادس يمكن القول أن إتباع سياسة التحفظ المحاسبي يرتبط بميل الشركة للاحتفاظ بقدر اقل من النقديةواللجؤ إلى الدين كمصدر للتمويل وهي مؤشرات على ارتفاع المرونة المالية للشركة وهو ما يتفق مع وجهة النظر الايجابية للتحفظ. كما أن نتائج اختبار علاقة التحفظ باليات الحوكمه أظهرت تكامل فيما بينهما وهو ما يدعم أيضا وجهة النظر الايجابية للتحفظ. وبالتالي فنتائج الدراسة تؤيد–إلى حد كبير- صحة الفرض العام للدراسة وتدعم الإطار النظري المفترض. ويمكن تلخيص نتائج اختبار فروض البحث في الجدول التالي:

جدول (٦): ملخص نتائج الدراسه واختبار الفروض

الفرض	متغيرات الفرض	العلاقة المتوقعة	العلاقة الناتجة	اختبار الفرض
الاول	نسبة المديرين المستقلين والتحفظ المحاسبي	ايجابيه	ايجابيه	قبول الفرض
الثانى	حجم مجلس الاداره والتحفظ المحاسبي	ايجابيه	لا توجد	رفض الفرض
الثالث	ازدواج الأدوار والتحفظ	ايجابيه	لا توجد	رفض الفرض
الرابع	جودة لجنة المراجعة والتحفظ	ايجابيه	ايجابيه	قبول الفرض
الخامس	التحفظ المحاسبي وكمية النقديةالتي يتم الاحتفاظ بها	سلبيه	سلبيه	قبول الفرض
السادس	التحفظ المحاسبي واختيار مصدر التمويل	ايجابيه	ايجابيه	قبول الفرض
الفرض العام	آليات الحوكمه والتحفظ والمرونة المالية للشركة	ايجابيه	ايجابيه	قبول الفرض

٤-٥ - نقاش وخلاصه :

استهدفت الدراسة الحالية تحليل مفهوم التحفظ بشكل متكامل من حيث ما إذا كان احد الخصائص المرغوبة في المعلومات المحاسبية أم انه يضر بجودة تلك المعلومات. حيث إذا كان التحفظ احد خصائص جودة المعلومات (وجهة النظر الايجابية للتحفظ) فانه من المتوقع. من ناحية .أن يرتبط ايجابيا ويتكامل مع آليات الحوكمه القوية في أداء الدور الرقابي وحل مشاكل

الوكالة. ومن ناحيةأخرى. أن يكون له تبعات اقتصاديه ايجابيه وأهمها زيادة كفاءة عقود الدين وبالتالي تدعيم المرونةالمالية للشركة. ولتحقيق هدف الدراسة تم اختبار كل من علاقة التحفظ مع آليات الحوكمه. وعلاقة التحفظ بالقرارات المالية التي تعكس مدى المرونة المالية للشركة. وفي ضؤ الجدل النظري حول التحفظ تم بناء الإطار العام للدراسة بتبني وجهة النظر الايجابية للتحفظ حيث الفرض العام للدراسة أن التحفظ يؤدى لزيادة جودة التقارير المالية ويرتبط ايجابيا مع آليات الحوكمه الفعالة ومع القرارات المالية التي تعكس ارتفاع المرونة المالية للشركة. وفي إطار ذلك الفرض العام تم صياغة مجموعة الفروض الفرعية للدراسة. فيما يتعلق بعلاقة آليات الحوكمه والتحفظ المحاسبي. فقد أوضحت النتائج العملية للدراسة انه من بين آليات الحوكمه التي ينظر إليها على أنها آليات فعاله ومرغوبة فهناك ارتباط ايجابي بين التحفظ وكل من نسبة المديرين المستقلين وجودة لجان المراجعة. بينما لا يرتبط التحفظ بحجم مجلس الاداره وازدواج الأدوار. والعلاقة الايجابية بين المديرين المستقلين ومستوى التحفظ تعكس طلب هؤلاء المديرين ورغبتهم فيإتباع سياسة التحفظ بشكل كبير مما يشير إلى أن إتباع تلك السياسة تساعدهم فيأداء دورهم المفترض ضمن آليات الحوكمه في خلق نوع من التوازن الذي يحد من تصرفات المديرين التنفيذيين لمصالحهم الشخصية وبالتالي التخفيف من حدة صراعات الوكالة. بالاضافه إلى تحسين عملية تدفق المعلومات بما يخفف من مشكلة عدم تماثل المعلومات و بالتالي ارتفاع كفاءة عملية التقرير المالي. فيضؤ ذلك فان تلك النتيجة توفر دليل لدعم وجهة النظر الايجابية حول التحفظ. ومما يدعم وجهة النظر تلك بشكل قوى نتيجة الارتباط الايجابي ما بين جودة لجان المراجعة والتحفظ. حيث لجنة المراجعة طبقا لكافة إرشادات الحوكمه حول العالم هيأهم آليات الحوكمه فيما يتعلق بعملية التقرير المالي وجودته. وبالتالي فانه من المتوقع وجود ارتباط ايجابي ما بين ارتفاع جودة لجان المراجعة (من خلال توافر خصائص الجودة طبقا لمعايير الحوكمه وهي حجم اللجنه و تكرار اجتماعاتها وما إذا كانت تتكون من المديرين المستقلين فقط وما إذا كانت تتضمن عضو على الأقل لديه خبره ماليه) وزيادة جودة التقرير المالي. ومن ثم. فذلك الارتباط الايجابي يشير إلىأن لجان المراجعة ذات الجودة العالية تطلب مزيد من التحفظ في التقارير المالية لتحقيق هدفها الاساسى في الإشراف على وزيادة جودة التقرير المالي للشركة وهو ما يعتبر دليل لدعم وجهة النظر الايجابية للتحفظ.أما عدم الارتباط بين حجم مجلس الاداره والتحفظ يمكن فهمه وتفسيره في سياق أن هناك اختلاف نظري حول ما إذا كان الحجم يعتبر من ضمن آليات الحوكمه حيث أن هناك جدل حول أيهما أفضل للشركة الحجم الكبير لمجلس الاداره بزيادة عدد أعضاءهأمالحجم الأقل. وجاء التعارض فى نتائج الدراسات التطبيقية ما بين وجود علاقة ايجابيه ووجود علاقة سلبيه وعدم وجود علاقة على الإطلاق ليدعم ذلك الخلاف النظري حول حجم مجلس الاداره. في ضؤ ذلك يمكن القول أن حجم مجلس الاداره لا يدخل

ضمن آليات الحوكمه الفعالة وبالتالي يمكن التقليل من اثر تلك النتيجة على الإطار العام للدراسة. أما عدم الارتباط بين التحفظ وازدواج الأدوار يمكن القول انه يؤثر سلبا على الإطارالنظري للدراسة فيضؤ أن الفصل في الأدوار بين رئيس مجلس الاداره والمدير التنفيذي يعتبر من توصيات معايير وإرشادات الحوكمه المتفق عليها بشكل كبير. وبالتالي فعدم الارتباط بينه وبين التحفظ يؤثر سلبا على النظرة الايجابية للتحفظ. إلاأن مما يخفف من ذلك الأثر السلبي أن هناك وجهات نظر أخرى خارج إرشادات الحوكمه لا ترى أهميه ذلك الفصل في الأدوار ومنها وجهة نظر نظرية الاثابه التي ترى أن الدمج بين المنصبين يخفف من التعارض فى المعلومات ما بين الاداره التنفيذية ومجلس الاداره وبالتالي يحسن من الأداء. في ضؤ ذلك يمكن القول أن النتائج المخالفة لفروض الدراسة ذات تأثير ضعيف على الإطار النظري العام للدراسة.وتدعم تلك النتائج إلى حد كبير وجهة النظر أن آليات الحوكمه الفعالة تعتبر دافع لطلب التوسع في إتباع سياسة التحفظ في التقارير المالية مما يدعم وجهة النظر الايجابية للتحفظ في سياق نظرية الوكالة والنظرية الايجابية على انه يحقق العديد من الفوائد في الحد من مشاكل الوكالة والسلوك الانتهازي للمديرين وتخفيض عدم التماثل في المعلومات. وبالتالي يمكن القول أن هناك تكامل ما بين آليات الحوكمه وسياسة التحفظ في تحقيق دور رقابي فعال داخل الشركة وهو ما يتسق مع الإطار العام للدراسة.وفيما يخص الآثار الاقتصادية لسياسة التحفظ المحاسبي فالنتائج توفر أدله تؤيد بشكل كبير الاعتقاد بان التقارير المالية المتحفظة ترفع من كفاءة عقود الدين وهو الأثر الاقتصادي الاساسى المفترض للتحفظ. ويرجع ذلك الأثر لان التقارير المالية المتحفظة توفر معلومات أكثر ملاءمه لأصحاب الديون وتتيح لهم بعض حقوق الرقابة. ويترتب على كفاءة عقود الدين زيادة المرونة المالية للشركة وبالتالي فهي تميل للاحتفاظ بقدر اقل من النقدية ولاستخدام الدين كمصدر للتمويل. وقد أوضحت النتائج وجود علاقة ارتباط سلبيه ما بين التحفظ وكمية النقدية التي يتم الاحتفاظ بها داخل الشركة بما يتفق مع وجهة النظر الايجابية للتحفظ حيث أن زيادة التحفظ يرتبط بوجود قدر اقل من النقديةلأهداف وقائية بما يعكس قدر اكبر من المرونة المالية للشركة وأن لديها قدره أفضل على الوصول إلى مصادر التمويل. وتتسق تلك النتيجة مع النتيجةالأخرى بان التحفظ يرتبط ايجابيا باختيار التمويل عن طريق الدين حيث يعتبر ذلك مؤشر أن التحفظ يزيد من كفاءة عقود الدين. وبالتالي يمكن القول أن التحفظ وما يتطلبه من الاعتراف بالأخبار السيئة في الوقت المناسب أكثر من الأخبار الجيدة يوفر معلومات لأصحاب الديون في الوقت المناسب بما يسمح لهم بممارسة حقوق الرقابة وبالتالي يكون لديهم استعداد دائم لتوفير التمويل للشركة.بناء على كل ما سبق. يمكن القول أن **نتائج الدراسة التطبيقية توفر أدله عمليه تؤيد الإطار النظري العام للدراسة** حيث. من ناحية. تتكامل آليات الحوكمه الفعالة مع استخدام التحفظ المحاسبي بحيث يمكن القول أن آليات الحوكمه

الفعالة تمثل دافع للتوسع في استخدام سياسة التحفظ. ومن ناحية أخرى. فان التحفظ بدوره يدعم المرونة المالية للشركة. ومن ثم يمكن **الاجابه على السؤال العام للدراسة بان التحفظ المحاسبي يمكن اعتباره احد خصائص الجودة المرغوبة في التقارير المالية.**

٥- ختام البحث:

٥-١ التوصيات :

في ضوء نتائج الدراسة التي أوضحت الارتباط الايجابي بين الحوكمه والتحفظ من ناحية. وما بين التحفظ والمرونة المالية من ناحية أخرى يمكن القول أن التوصية الاساسيه هي**الإبقاء على التحفظ كأحد عناصر الإطار المفاهيمى.** بالاضافه إلى ذلك. يمكن التوصية ببعض النقاط الأخرى:

- دعوة المنظمات المهنية المحاسبية في المملكة العربية السعودية للاهتمام أكثر بتحليل الأبعادالاقتصاديه لسياسة التحفظ المحاسبي.
- الاهتمام بخصائص ومحددات جودة لجان المراجعة لارتباطها الوثيق بعملية التقرير المالي والسياسات المحاسبية المتبعة.
- على مستوى الشركات. الاهتمام بتوضيح كيفية استخدام مفهوم التحفظ عند إعداد تقاريرها المالية.

٥-٢ حدود الدراسة:

يجب التعامل مع نتائج الدراسات المحاسبية فيضوء القيود المفروضة على البيانات والأساليب الاحصائيه المستخدمة. بالاضافه إلى بعض الحدود عند التعامل مع نتائج الدراسة الحالية منها انه تم التعامل مع مفهوم التحفظ فيالأدب المحاسبي من خلال تصنيفه إلى التحفظ الشرطي والتحفظ غير الشرطي وهو الأمر الذي لم تتناوله الدراسة الحالية بالتحليل. كما انه تم استبعاد بعض المتغيرات من نموذج اثر التحفظ على السيولة وذلك لعدم توافر بيانات خاصة بتلك المتغيرات.

٥-٣ دراسات مستقبليه:

تمثل الدراسة الحالية دعوه للباحثين في الأدب المحاسبي العربي لتحليل الآثار الاقتصادية لسياسة التحفظ المحاسبي ومنها دراسة اثر التحفظ على إدارة مخاطر التدفقات النقدية. واثر التحفظ على ممارسات إدارة الربح. بالاضافه إلى دراسة اثر التحفظ على خطر انخفاض أسعارالأسهم. كما يمكن دراسة اثر تطبيق معايير التقرير الدولية على إتباع سياسة التحفظ المحاسبي.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية:

١- أبو الخير، مدثر طه، (٢٠٠٨ م)، المنظور المعاصر للتحفظ المحاسبى بالتطبيق على الشركات المتداولة فى سوق الأسهم المصرية، **المجلة العلمية للتجارة والتمويل**، كلية التجارة جامعة طنطا، العدد الأول، ص ص١- ٥٧.

٢- الديب، أحمد محمد عبد العزيز (٢٠١٢ م) درجة التحفظ المحاسبي فى القوائم المالية للشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية فى ظل معايير المحاسبة المصرية، دراسة نظرية ميدانية، **رسالة ماجستير فى المحاسبة غير منشورة**، كلية التجارة جامعة طنطا، ص ص١-١٤٠.

٣- خليل، عبد الفتاح أحمد على، (٢٠٠٣ م)، التأصيل العلمى لمفهوم وقياس التحفظ المحاسبي فى ضوء الاتجاهات المعاصرة للفكر المحاسبى، **مجلة الدراسات المالية والتجارية**، كلية التجارة- جامعة القاهرة، فرع بنى سويف، العدد الثانى، ص ص ٧٢٩- ٧٦٧.

٤- محمد .عبدالرحمن عبد الفتاح . (٢٠١١ م). دراسة تحليلية لأثر التحفظ المحاسبى على القوائم المالية المنشورة (مع التطبيق على الشركات المساهمة المسجلة ببورصة الأوراق المالية المصرية).**المجلة العلمية**. كلية التجارة جامعة أسيوط .العدد الواحد والخمسون . ديسمبر. ص ص٧٠-١٠٤.

٥- الرشيدى، ممدوح صادق محمد، (٢٠١١ م)، تقييم التحفظ المحاسبى من منظور المستخدم دراسة نظرية وميدانية، **مجلة البحوث التجارية المعاصرة**، كلية التجارة جامعة سوهاج، المجلد الخامس والعشرون، العدد الثانى، ص ص١- ٥٠.

٦- عبيد، إبراهيم السيد، (٢٠١٠ م)، دور الاستثمار المؤسسفى زيادة درجة التحفظ فى القوائم المالية المنشورة دراسة نظرية وميدانية على الشركات المقيدة فى السوق المالية السعودية، **الندوة الثانية عشر لتطوير مهنة المحاسبة بالمملكة العربية السعودية**. كلية إدارة الأعمال -جامعة الملك سعود، مايو . ص ص١-٣٧.

المراجع باللغة الإنجليزية:

١. Ahmed. A. S. &Duellman. S. (٢٠٠٧)."Accounting Conservatism and Board of Director Characteristics: An Empirical Analysis". Journal of Accounting and Economics.٤٣ (٢-٣):٤١١-٤٣٧.

٢. Ahmed. K..& Henry. D. (٢٠١١)."Accounting conservatism and voluntary corporate governance mechanisms by Australian firms". Accounting and Finance. ٥١. ١-٣٢.

٣. Al-Sraheen. D. A. O.; Fadzil. F. H.; Ismail. S. S. B..(٢٠١٤)."Does Corporate Governance Matter? Evidence from Accounting Conservatism Practices among Jordanian Listed Companies". International Journal of Learning & Development.٤(٤):٦٤-٨٠.

٤. Armstrong. C. S.; Core. J. E.; Guay. W. R. (٢٠١٤)."Do independent directors cause Improvements in Firm Transparency?. Journal of Financial Economics. ١١٣(٣):٣٨٣-٤٠٣.

٥. Ball. R.. (٢٠٠١)."Infrastructure requirements for an economically efficient system of public financial reporting and disclosure".Brookings-Wharton papers on financial services. ٢٠٠١. ١٢٧-١٦٩.

٦. Ball. R..&Shivakumar. L.. (٢٠٠٥). "Earnings quality in UK private firms: Comparative loss recognition timeliness". Journal of Accounting and Economics. ٣٩: ٨٣-١٢٨.

٧. Ball. R..&Shivakumar. L. (٢٠٠٦). "The role of accruals in asymmetrically timely gain and loss recognition". Journal of Accounting Research. ٤٤(٢): ٢٠٧-٢٤٢.

٨. Ball. R.; Robin.A.;Sadka. G.. (٢٠٠٨). "Is financial reporting shaped by equity markets or by debt markets? An international study of timeliness and conservatism." Review of Accounting Studies. ١٣: ١٦٨-٢٠٥.

٩. Basu. S.. (١٩٩٧)."The Conservatism Principle and the Asymmetric Timeliness of Earnings". Journal of Accounting and Economics. ٢٤(١): ٣-٣٧.

١٠. Basu. S.. (٢٠٠٥)."Discussion of "Conditional and Unconditional Conservatism: Concepts and Modeling". Review of Accounting Studies. ١٠(٢): ٣١١-٣٢١.

١١. Bates. T.W.;Kahle. K.M.;Stulz. R.M..(٢٠٠٩)."Why do U.S. firms hold so much more cash than they used to?" Journal of Finance. ٦٤: ١٩٨٥-٢٠٢١.

١٢. Baumol. W.J. (١٩٥٢)."The transaction demand for cash: The inventory theoretic approach". Quarterly Journal of Economics. ٦٦: ٥٤٥-٥٥٦.

١٣. Beaver .W ..& Ryan .S ..(٢٠٠٠) ."Biases and Lags in Book Value and Their Effects on The Ability of The Book –to-Market Ratio to Predict Book Return on Equity".Journal of Accounting Research . ٣٨(١): ١٢٧-١٤٨.

١٤. Beekes. W.; Pope. P.; Young. S.. (٢٠٠٤)."The link between earnings timeliness. earnings conservatism and board composition: evidence from the UK". Corporate Governance: An International Review. ١٢(١): ٤٧-٥٩.

١٥. Bhagat. S..& Black. B.. (٢٠٠٠)."Board independence and long-term firm performance". Unpublished paper. University of Colorado.

١٦. Brown Jr. W. D.; He. H.;Teitel. K.. (٢٠٠٦)."Conditional conservatism and the value relevance of accounting earnings: An international study". European Accounting Review. ١٥(٤): ٦٠٥-٦٢٦.

١٧. Bushman. R.; Chen. Q.; Engel. E.; Smith. A.. (٢٠٠٤)."Financial accounting information. organizational complexity and corporate governance systems". Journal of Accounting and Economics. ٣٧: ١٦٧–٢٠١.

١٨. Byungcherl.C.S..(٢٠١٢) . "Analyst Forecast Accounting Conservatism and The Related Valuation Implications ". Accounting and Finance. ٥٢:٣١١-٣٤١.

١٩. Chen. Q.; Hemmer. T.; Zhang. Y..(٢٠٠٧)."On the Relation between Conservatism in Accounting Standards and Incentives for Earnings Management". Journal of Accounting Research. ٤٥ (٣): ٥٤١-٥٦٥.

٢٠. Chi. W.; Liu. C.; Wang. T..(٢٠٠٩)."What affects accounting conservatism: A corporate governance perspective". Journal of contemporary accounting & economics. ٥(١): ٤٧-٥٩.

٢١. Dalton. C. M. & Dalton. D. R.. (٢٠٠٥)."Boards of directors: Utilizing empirical evidence in developing practical prescriptions". British Journal of Management. ١٦: S٩١-S٩٧.

٢٢. Dea'a. O. N. S.. (٢٠١٤)."The Relationship between Corporate Governance Mechanisms and Company Attributes on the Accounting Conservatism of Jordanian Listed Companies". Unpublished doctoral thesis. University Utara Malaysia.

٢٣. Agoraki. M.E.K.; Delis.M. D.; Staikouras. P. K..(٢٠١٠). "The effect of board size and composition on bank efficiency." International Journal of Banking. Accounting and Finance.Inderscience Enterprises Ltd. ٢(٤): ٣٥٧-٣٨٦.

٢٤. Denis. D.J. &Sibilkov. V..(٢٠١٠). "Financial constraints. investment. and the value of cash holdings" Review of Financial Studies. ٢٣: ٢٤٧-٢٦٩.

٢٥. DeZoort. F. T.; Hermanson. D. R.;Archambeault. D. S.. (٢٠٠٢)."Audit Committee Effectiveness: a Synthesis of the Empirical Audit Committee Literature". Journal of accounting literature. ٢١: ٣٨-٧٥.

٢٦. Dittmar. A.&Mahrt-Smith. J..(٢٠٠٧)."Corporate governance and the value of cash holdings". Journal of Financial Economics. ٨٣: ٥٩٩-٦٣٤.

٢٧. Donglin. Xia & Song. Zhu. (٢٠٠٩). "Corporate Governance and accounting conservatism in China". China Journal of Accounting Research. ٢ (٢): ٨١-١٠٨.

٢٨. Duellman. (٢٠٠٦). "Evidence of the role of conservatism in corporate governance". Business Administration - Dissertations. Paper ١. http://surface.syr.edu/busad_etd/١

٢٩. Faulkender. M..& Wang. R..(٢٠٠٦). "Corporate financial policy and the value of cash". Journal of Finance. ٦١: ١٩٥٧-١٩٩٠.

٣٠. FINANCIAL ACCOUNTING STANDARDS BOARD (FASB). (٢٠٠٥). Board meeting handout: Conceptual framework. July ٢٧ (٢٠٠٥). Norwalk. CT: FASB.

٣١. Gamba. A..& Triantis. A..(٢٠٠٨). "The value of financial flexibility". Journal of Finance. ٦٣: ٢٢٦٣-٢٢٩٦.

٣٢. Garcia L.; Beatriz G. O.;Penlva F..(٢٠٠٩). "Board of Directors Characteristics and Conditional Accounting Conservatism: Spanish Evidence". Universidad Carlos III de Madrid. Spain.

٣٣. Garcia Lara. J.M.; Garcia Osma. B.;Penalva. F.. (٢٠٠٧). "Accounting conservatism and corporate governance". Universidad Carlos III de Madrid. Spain.

٣٤. Gigler. F.;Kanodia.C.; Sapra. H.;Venugopalan. R.. (٢٠٠٩). "Accounting conservatism and the efficiency of debt contracts." Journal of Accounting Research. ٤٧: ٧٦٧-٧٩٧.

٣٥. Guay. W..&Verrecchia. R..(٢٠٠٦). "Discussion of an economic framework for conservative accounting and Bushman and Piotroski (٢٠٠٦)". Journal of Accounting and Economics ٤٢: ١٤٩-١٦٥.

٣٦. Hermalin. B. E..&Weisbach. M. S.. (٢٠٠٣)."Boards of directors as an endogenously determined institution: a survey of the economic literature". Economic Policy Review. ٩ (١): ٧-٢٦.

٣٧. Holthausen. R.W. & Watts. R. L..(٢٠٠١). "The relevance of value-relevance literature for financial accounting standard setting". Journal of Accounting and Economics. ٣١: ٣-٧٥.

٣٨. Jinging. Xu &Changjiang. Lu. (٢٠٠٨)."Accounting Conservatism: a Study of market-level and firm level-explanatory factors". China Journal of Accounting Research. ١ (١): ١١-٢٩.

٣٩. Joo. A.H.. (٢٠٠٩). "Association between board characteristics and accounting conservatism". Auckland University of Technology. Malaysia.

٤٠. Klein. A.. (٢٠٠٢)."Audit committee. board of director characteristics. and earnings management". Journal of Accounting and Economics. ٣٣(٣): ٣٧٥-٤٠٠.

٤١. Korajczyk. R.A. &Levy. A..(٢٠٠٣)."Capital structure choice: Macroeconomic conditions and financial constraints". Journal of Financial Economics. ٦٨: ٧٥-١٠٩.

٤٢. Kwon. Y. K.. (٢٠٠٥)."Accounting conservatism and managerial incentives". Management science. ٥١(١١): ١٦٢٦-١٦٣٢.

٤٣. Kwon. Y. K.; Newman. D. P.; Suh. Y. S.. (٢٠٠١)."The demand for accounting conservatism for management control". Review of Accounting Studies. ٦(١): ٢٩-٥٢.

٤٤. Lafond. R..&Roychowdhury. S..(٢٠٠٨)."Managerial ownership and accounting conservatism". Journal of Accounting Research. ٤٦: ١٠١-١٣٥.

٤٥. LaFond. R..& Watts. R. L.. (٢٠٠٨)."The information role of conservatism". Accounting Review. ٨٣(٢): ٤٤٧-٤٧٨.

٤٦. Lanfranconi. C. P..& Robertson. D. A..(٢٠٠٢)."Corporate financial reporting: The role of the board of directors". Ivey Business Journal. ٦٧(١): ١-٣.

٤٧. Lara. J. M. G.; Osma. B. G.;Penalva. F.. (٢٠٠٧)."Board of directors' characteristics and conditional accounting conservatism: Spanish evidence". European Accounting Review. ١٦(٤): ٧٢٧-٧٥٥.

٤٨. Lehn. K. M.; Patro. S.; Zhao. M.. (٢٠٠٩)."Determinants of the Size and Composition of US Corporate Boards: ١٩٣٥-٢٠٠٠". Financial Management. ٣٨(٤): ٧٤٧-٧٨٠.

٤٩. Linck. J. S.;Netter. J. M.; Yang. T..(٢٠٠٨). "The determinants of board structure". Journal of Financial Economics. ٨٧(٢): ٣٠٨-٣٢٨.

٥٠. Miller. M.H. &ORR. D.. (١٩٦٦). "A model of the demand for money by firms". Quarterly Journal of Economics. ٨٠: ٤١٣-٤٣٥.

٥١. Nor Faizalmohammed; Kamran ahmed;xu dong ji. (٢٠١١). "Accounting conservatism. corporate governance and political influence". School of Accounting. La Trobe University. Australia.

٥٢. Opler. T.;Pinkowitz. L.;Stulz. R.M.;Williamson. R..(١٩٩٩)."The determinants and implications of corporate cash holdings". Journal of Financial Economics. ٥٢: ٣-٤٦.

٥٣. Pfeffer. J..&Salancik. G. R.. (٢٠٠٣). "The external control of organizations: A resource dependence perspective". Stanford Business Books.

٥٤. Pinkowitz. L.;Stulz. R.M.;Williamson. R..(٢٠٠٦)."Does the contribution of corporate cash holdings and dividends to firm value depend on governance? A cross-country analysis". Journal of Finance. ٦١: ٢٧٢٥-٢٧٥١.

٥٥. Qintao. fan &Xiaho-Jun. Zhang. (٢٠٠٦). "Accounting Conservatism. Aggregation. and Information Quality". University of California.

٥٦. Rahimah. M. Y.. (٢٠١١). "The effect of ownership concentration. board of directors. audit committee and ethnicity on conservative accounting". Edith Cowan University. Malaysia.

٥٧. Roychowdhury. S.. (٢٠١٠). "Discussion of: "Acquisition profitability and timely loss recognition" by J. Francis and X. Martin" Journal of Accounting and Economics. ٤٩ (١-٢): ١٧٩-١٨٣.

٥٨. Sanjay. B.. (٢٠١٠). "A Framework for Conservatism and Measurement in Financial Reporting". University of Amsterdam.

٥٩. Sanda .A.U;Mikailu A.S.;Garba .T..(٢٠٠٤). "Director Shareholding. Board Size and Firm Performance of Firms in Nigerian Stock Exchange". Nigerian Journal of Accounting Research. Department of Accounting.Ahmadu Bello University. Zaria.١(١):٢٢-٣٤.

٦٠. Shleifer. A..&Vishny. R. W. (١٩٩٧). A survey of corporate governance. Journal of Finance. ٥٢: ٧٣٧– ٧٨٣.

٦١. Vera-Munoz. S. C..(٢٠٠٥)."Corporate governance reforms: redefined expectations of audit committee responsibilities and effectiveness". Journal of Business Ethics. ٦٢(٢): ١١٥-١٢٧.

٦٢. Watts. R.. (٢٠٠٣a)."Conservatism in accounting-part II: evidence and research opportunities". Simon Business School Working Paper. No. FR ٠٣-٢٥.

٦٣. Watts. R. L.. (٢٠٠٣b).:Conservatism in accounting part I: Explanations and implications. Accounting horizons. ١٧(٣): ٢٠٧-٢٢١.

٦٤. Watts. R.. (٢٠٠٢). "Conservatism in Accounting". Simon School of Business. University of Rochester.

٦٥. Wang. Z. R.. (٢٠٠٩). "Accounting Conservatism".Victora University of Wellington.

٦٦. Wuchun. C.; Chiawen. L.;Taychang. W.. (٢٠٠٩). "What affects Accounting Conservatism: A Corporate Governance Perspective".Journal of Contemporary Accounting & Economics. ٥(١):٤٧-٥٩.

٦٧. Zhang. J..(٢٠٠٨)."The Contracting Benefits of Accounting Conservatism to Lenders and Borrowers". Journal of Accounting and Economics. ٤٥: ٢٧-٥٤.